

## الاستنتاجات:

خلصنا من دراسة هذا الموضوع ان الاصلاح الضريبي اقتضته التحولات الاقتصادية في العالم ، والاتجاه العالمي نحو اصلاح الانظمة الضريبية المرتكز اساسا على توسيع الوعاء الضريبي ، وترشيد معدل الضريبة ، وتبسيط النظام الضريبي. يستهدف الاصلاح الضريبي تحقيق الكفاءة والعدالة ، ويشمل اصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الاداري والمجتمع الضريبي.

بالنسبة للعراق، فإن الاصلاح الضريبي لسنة ١٩٩١ اجاء لمواكبة الاصلاحات المنتهية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في خضم الانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق بهدف الحد من العجز الموازي والنهوض بالاستثمار وتسريع النمو الاقتصادي يعتبر الاصلاح الضريبي في العراق اصلاحا تدريجيا، بحيث لم تستقر الضرائب المنبثقة عن الاصلاح لسنة ١٩٩١، اذ لم تخلصوا قوانين المالية السنوية التي تلت سنة ١٩٩٢ الى يومنا من تعديلات ضريبية وصدور قانون الاجراءات الضريبية سنة ٢٠٠٢ بالإضافة الى التعديلات التنظيمية للإدارة الضريبية في شكل انشاء مراكز الضرائب والمديرية العامة للمؤسسات الكبرى.

## التوصيات:

بالنظر الى النتائج المتوصل اليها انفا بخصوص النظام الضريبي، فان الباحث يضع بعض التوصيات التي من الممكن ان تحسن من اداء هذا النظام وجعله في مستوى التحديات الاقتصادية :-

١- العمل على انعاش الجهاز الانتاجي، وتوفير مناخ اكثر ملاءمة للاستثمار بإزالة القيود الادارية، والبنكية وفي ذلك احداث للدخل والحد من البطالة وفرض الضرائب.

٢- العمل على زيادة تنظيم الاقتصاد وتطهيره من الاقتصاد الموازي الذي يشوه بنية الاقتصاد، والاجتماع، ويهدر الموارد المراد بها تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع وذلك عن طريق وضع نظام اعلامي لمراقبة الاسواق تنظيم دورات توزيع بهدف ضمان شفافية المبادلات تسريع مسار الاصلاحات الاقتصادية لتوسيع الاستثمار وانعاش الاقتصاد وهنا بغرض توجيه التشغيل نحو الاقتصاد الرسمي.

٣- العمل على جعل النظام الضريبي يضمن الاخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد الموازي من اجل تحقيق العدالة الضريبية وتوجيه هذه النشاطات للدخول في نشاطات الاقتصاد الرسمي.

٤- تفعيل النظام الضريبي للحد من التهرب والغش الضريبي وللتخفيف من خسائر الخزينة العمومية بفعل هذه الظاهرة، وزيادة فعالية الفرق المختلطة ضرائب، جمارك، تجارة.

٥- تكثيف عملية تبادل المعلومات الخاصة بالمكلفين ونشاطاتهم المختلفة على المستوى الوطني والدولي بصفة دورية، بقصد استغلالها على نحو كفيل بإعادة بناء الاسس الصحيحة للوعاء الضريبي، والزام البنوك بأرسال اي معلومة فيما يخص حركة حساب المتعاملين الى الادارة الضريبية.

٦- تطوير الاداء الخدماتي لأعوان الضرائب من خلال تعميق المعارف نظريا وتطبيقيا، بهدف التحكم تقنيا في ضبط وتحديد اسس الضريبة وكذلك زيادة التحصيل الضريبي، فضلا عن وجوب تحسين الشروط الموضوعية لعمل اعوان الضرائب، نظرا للتدخل الكبير بين انجاح الاصلاح الضريبي والشروط الموضوعية للأعوان.

٧- العمل على رفع الوعي الضريبي للمكلفين بزيادة الاعلام المنشورات والدوريات والايام الدراسية، وتفعيل مبدأ العدالة الضريبية والرشادة في الانفاق العام.

٨- العمل على توسيع المهام والاختصاصات المحلية، ومتطلبات تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين واشراك الجماعات المحلية في التحكم والرقابة على نفقاتها.

٩- زيادة تحديث تقنيات الجماعات المحلية ، عن طريق تعميم وتفعيل استعمال الحوسبة، وزيادة تأهيل موظفيها ، و اشراك الكفاءات من خريجي الجامعات والمدارس العليا في عملية التسيير.

١٠- زيادة اشراك الجماعات المحلية وجعلها فاعلا مع الادارة المركزية ،تحمل المسؤولية والمهام في المجال الضريبي ،من اجل تحسين عملية التحصيل بتخفيف الاجراءات وسرعة الفصل في المنازعات الضريبية.

١١- كذلك يساهم العمل على اعادة توزيع الدخل الوطني جغرافيا في تعميم التنمية الاقتصادية على مختلف مناطق الوطن ،وفي ذلك التخفيف من حدة التفاوت في الايرادات الضريبية التي تعانيها المناطق المحرومة.

١٢- تعديل التشريعات الضريبية لتقدير المعاملة الضريبية الملائمة لظروف وخصائص صفقات التجارة الالكترونية وتطوير الادارة الضريبية بشريا وماديا على النحو الذي يمكنها من التعامل مع التطورات التكنولوجية ،بما يضمن زيادة فعالية وكفاءة العمل الضريبي.

١٣- تشجيع التوسع في زراعة الغابات للمحافظة على البيئة ، والتوسع في فرض الضرائب البيئية، وفرض غرامات على مخالفي قواعد حماية البيئة تناسب ودرجة المخالفة.